دور المساءلة في الحد من الفساد الإداري:
دراسة ميدانية بالتطبيق على قطاع الكهرباء والطاقة في مصر

د. سماح فرج محمد عيد

مدير بإدارة الأنشطة الداعمة
بجهاز تنمية المشروعات الصغيرة
دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة
أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
جمهورية مصر العربية

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقدير درجة تطبيق المساءلة الإدارية على الفساد الإداري بقطاع الكهرباء والطاقة في مصر، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالقطاع المذكور ومن مختلف المستويات الإدارية وقد بلغ عدد أفراد المجتمع (1964) مفردة، أما عينة الدراسة فهي عينة عشوائية بلغت (322) مفردة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة تكونت من (25) فقرة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: قصور المساءلة في القطاع محل الدراسة، وضعف آليات الحد من الفساد الإداري نتيجة قصور توازن السلطة مع المسئولية وضعف فاعلية الجهات الرقابية، وكذا ضعف مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقطاع محل الدراسة.

وأوصت الدراسة بتطوير الأنظمة والتشريعات الخاصة بمحاربة الفساد، والتزام الأجهزة الرقابية بتقديم تقارير أداء دورية للجهات العليا بكل وضوح ودقة، وكذا تفعيل آليات المساءلة بقطاع الكهرباء والطاقة في مصر مما يعزز من آليات الحد من الفساد.

الكلمات المفتاحية: *المساءلة الإدارية، الفساد الإداري.*

المقدمة

تُعد المساءلة واحدة من الأركان الأساسية لقيام حكم رشيد وصالح، بعيدًا عن الفساد والمحسوبية. فالمساءلة مفهوم برز بوصفه جزءًا من الاهتمام المتجدد بالإدارة بشكل عام وتحقيق الحكم الرشيد (الحوكمة) بشكل خاص، وهذا المفهوم يعني في الواقع المحاسبة عن المخرجات أو النتائج المتوقعة من الأشخاص والأجهزة بل والحكومة ككل. أي إنه تعبير عن التزام منظمات الإدارة العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المنوطة بها بهدف رفع كفاءتها وفعاليتها، وهي منظومة تضم آليات وعناصر لضمان النزاهة والشفافية والقضاء على الفساد وتحقيق الصالح العام. (Bin Serhan, 2014).

ويشير الواقع إلى أن الوضع بالدول النامية ومنها مصر يؤكد أنها تعاني من قصور وضعف في الأداء، فضلاً عن انتشار ظاهرة الفساد الإداري، والتي ترجع إلى العديد من الأسباب منها، وجود سلطات واسعة لبعض المسئولين العاملين في تلك الإدارات، أو نتيجة استغلال الموظفين العموميين لوظائفهم في تحقيق أرباح للغير أو منحهم الأموال، والإهمال في العمل، والواسطة والمحسوبية. ويأتي علي رأس هذه الأسباب غياب المساءلة بكافة صورها وأشكالها سواء الداخلية أو الخارجية أو مساءلة المواطن المحلي من خلال مشاركته في وضع السياسات ومراقبة تنفيذها، مما يعطل من مسيرة التنمية ويضعف من كفاءة وفعالية المنظمات العامة والمحلية (سعيد، 2011).

* تم استلام البحث في أكتوبر 2021، وقبل للنشر في ديسمبر 2021، وسيتم نشره في ديسمبر 2024.

© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2024، ص ص 3- 16، DOI: 10.21608/aja.2021.101579.1169 (معرف الوثائق الرقمي)

الإطار النظري

الإطار الفكري للمساءلة

1- مفهوم المساءلة

عرف أحد الباحثين المساءلة بأنها عبارة عن تمكين المواطنين وذوي العلاقة من الأفراد والمنظمات من مراقبة العمل دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إلى الغير، (المروان، 2021)، وقد تناول باحث أخر المساءلة باعتبارها نظام مركب شامل يقصد بها الإصلاح الإداري في القطاع كهدف عام، فالمساءلة الإدارية تعني جمع وتقديم البيانات الموضوعية عن الأداء وتقييمه في ضوء معايير محددة، ومن ثم التخطيط المنظم لتحسين الواقع، (الفايز، 2018)، **وقد عرف أحد الباحثين المساءلة على أنها وضع آليات داخلية، تضمن مساءلة العاملين والمسئولين، للتأكد من تنفيذ اللوائح والقوانين (نور، 2020).**

وفي ضوء المفاهيم السابقة تُعرف الباحثة المساءلة بأنها مجموع العمليات والإجراءات التي تقوم بها القطاع لقياس مدى تحقق المعايير النوعية الفاعلة لتحسين جودة الأداء التنظيمي للمنظمة.

2- أهمية المساءلة

تأتي أهمية المساءلة الجامعية كونها أحد الآليات والأساليب في تصحيح مشكلات الجامعة، ومظاهر الفساد وضبط سوء استخدام السلطة، وهدر الوقت، الذي تؤدي إلى عرقلة التنمية والإصلاح، فالمساءلة الفعالة تهدف إلى تحسين مستوى الأداء في المؤسسات ومنها المنظمات العامة (عباينة، 2010). وقد بين (Dubnick, 2012) أهمية المساءلة ضمن ثلاثة موضوعات وعمليات إدارية، وهي:

أ- **المساءلة وسيلة رقابة وتحكم:** كأحد وسائل ضبط الأداء، ومراقبة السلطة وضمان حسن استخدامها ومنع استغلالها.

ب- **المساءلة نوع من الضمان:** وهي حسن الالتزام بالقانون من قبل الممارسين للسلطة العامة في مجال الخدمة العامة.

ج- **المساءلة عملية للتحسن المستمر:** بالرقابة والتحكم والالتزام بالقانون.

3- آليات المساءلة

تتركز آليات المساءلة في مكوناتها المتمثلة في: الوسائل والطرائق التي تنشط وتفعل قوى المساءلة، ومدى توفر المعلومات، والنزاهة والشفافية والتقييم في العمل، والهرمية والبيروقراطية، وعمليات المراجعة والتدقيق في آليات المحاسبة، وقوة الشخص القائم بالمساءلة وسيادته عليها، فضلاً عن التغذية الراجعة والتقارير عن الممارسات الإدارية (Serhan, 2014).

الإطار الفكري للفساد الإداري.

1- مفهوم الفساد الإداري

يعرف الفساد الإداري بأنه ظاهرة ظرفيه قد يمارسها الفرد وهو على رأس عمله بدافع تحقيق مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة، وقد يصبح ظاهرة عامة تصيب المجتمع بأكمله نتيجة خلل ما قد أصاب بنيته الثقافية والاجتماعية (العراجنة، 2018)، وهذا يتوافق مع ما أوضحه (علي، 2020) حيث يكون هناك سلوك منحرف وتصرف غير سوي، ينطوي أو يتمثل بقيام شخص أو أشخاص باستغلال المركز أو السلطة في مخالفة القوانين والتعليمات لتحقيق منفعة خاصة على حساب المصلحة العامة.

وفي ضوء ذلك تُعرف الباحثة «الفساد الإداري» بأنه فعل يرتكبه العاملين للحصول على منفعة أو ميزة غير مستحقة، أو حجب هذه المنفعة عن مستحقيها، وغالبًا ما يرتبط هذا الفساد بوساطة ومحسوبية وإخلال بالواجب ومحاباة وهدر لموارد القطاع.

2- أنواع وأسباب الفساد الإداري.

أ- أنواع الفساد الإداري

قسم (مقاوسي، 2018) الفساد الإداري إلى ثلاثة أنواع، وهي على النحو التالي:

- **الفساد الأبيض:** اتفاق كبير من المجتمع والعاملين في الجهاز الإداري على تقبل واستحسان العمل أو التصرف المعني.

- **الفساد الأسود:** اتفاق المجتمع والعاملين في الجهاز الإداري على أن أداء عمل أو تصرف معين سيء.
- **الفساد الرمادي:** وسمي بذلك لعدم إمكان احتسابه على أي من النوعين السابقين، وذلك لغياب الاتفاق من عدمه.

ب- أسباب الفساد الإداري

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات ما لم يتم تشخيص أسبابها وبواعث نشوئها، وقد حدد البنك الدولي مجموعة من الأسباب لظهور الفساد الإداري أبرزها ما يلي:

- **أسباب قانونية وإدارية:** حيث يعود وجود الفساد الإداري إلى غياب القوانين والأنظمة، أو بسبب عدم جودة هذه القوانين، وسوء صياغتها أو ضعف تطبيقها، أو غياب الرقابة والمساءلة، الأمر الذي يعطي فرصة للتهرب من تنفيذ الأنظمة والقوانين على الشكل المطلوب (العراجنة، 2018). ومن خلال ذلك تتمثل الأسباب الإدارية في تضخم الجهاز الإداري وزيادة عدد العاملين غير المبررة، مما يؤدي إلى تداخل الاختصاصات والتكرار، ومما يتسبب في الإهمال والتكاسل في أداء العمل. وضعف برامج الإصلاح الإداري وأساليب مواجهة الفساد، فالعقوبات لا تمثل رادعًا قويًا للفساد، كما إن قضايا الفساد الإداري لا تحظي بالأولية في التحقيق والمعالجة من قبل الإدارة المعنية. وعدم تناسب السلطة مع المسئولية، فالمسئوليات ضخمة وسلطة اتخاذ القرار محدودة، ومتمركزة في المستويات العليا، مما يترتب عليه التهرب من المسئولية (جمعة، 2018).
- **أسباب سلوكية:** تتعلق بعض أسباب الفساد بسلوك الفرد نفسه بغض النظر عن نوع القطاع أو المؤسسة التي يعمل بها، أو المجتمع الذي يعيش فيه، أو حتى مستوى الدخل والوضع المادي للموظف، كون هذه الأسباب ترتبط بالمعتقدات الداخلية، والتي قد يكون مرجعها ضعف الوازع الديني والأخلاقي أو الجهل مما يؤدي إلى سلوك فاسد، وكما تشير مؤشرات الفساد العالمية أنه لا يكاد يخلو مجتمع من حالات الفساد حتى في الدول المتقدمة، ولم تخلو المجتمعات على مر التاريخ من حالات الفساد وإن كانت قليلة، حيث إن هناك أشخاصًا فاسدين على مر العصور ومهما اختلف الزمان والمكان (العراجنة، 2018).
- **أسباب سياسية:** إن الإرادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد ولا تملك مبادرات لمكافحته، حتى وإن أعلنت عن إصلاحات فإنها تبقى غير جادة، ويصبح الإصلاح بلا معنى، وبدون إرادة سياسية فإن مواجهة الفساد ستقتصر على الشكل وليس المضمون، وغياب إرادة سياسية يؤدي إلى تعطل آليات الرقابة في الدولة ويخبو وازع المساءلة والمحاسبة، حيث إن الحكومة لا تحاسب مع علمها بالفساد المستشري، وأن يد القضاء لا تطال المسئول، وأن أجهزة الرقابة قد تكون معطلة بفعل شدة الفساد الذي يتجاوز قدرتها (التميمي، 2018).
- **أسباب اقتصادية:** تتمثل في البطالة وتدني الرواتب والأجور وتباين الدخل بشكل كبير وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام، فضلاً عن غياب الفعالية الاقتصادية للدولة، ومن أهم الأسباب الاقتصادية التي تساعد على انتشار الفساد الإداري: التفاوت الاقتصادي الحاد، فعدم العدالة في توزيع الدخل يشكل دافعاً للفساد. واستخدام بعض أصحاب المصالح طرقًا غير مشروعة تخدم مصلحتهم على حساب المصلحة العامة (جمعة، 2018).
- **أسباب اجتماعية:** يظهر عندما يصبح لكل شيء ثمن يقاس به، ونتيجة لذلك فإن الفساد يصبح في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع، وبذلك يكون المجتمع قد ابتلي بما يسمى ثقافة الفساد، وعندما يكون الفساد من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه، فالفساد لا ينتج إلا مزيدًا من الفساد، ومن خلال ذلك تتمثل الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى الفساد الإداري في: التمسك بالتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع حيث إن بعضها له تأثير سلبي على الكفاءة والعمل، وتأثير العوامل العائلية والعلاقات الاجتماعية على حساب المصلحة العامة، وتأثير الأقليات في المجتمع التي ترى نفسها مظلومة وليس لها حظوة فيما يتعلق في الفرص المتاحة فإنها تلجأ إلى أساليب الفساد لأنها تمثل في رأيها الوسيلة الوحيدة للحصول على الخدمات التي تحتاجها، وانخفاض المستوى التعليمي لأفراد المجتمع يؤدي إلى عدم توفر القوة المؤهلة القادرة على الاستفادة من التقدم التقني (جمعة، 2018).

3- خصائص الفساد الإداري

هناك عدة خصائص للفساد الإداري ويمكن توضيحها على النحو التالي: (سليم، 2017)

- **السرية:** الفساد عبارة عن عمل متستر يتم في إطار من السرية والخوف، والكشف عنه يؤدي إلى معرفة جزء من الحقيقة التي ينبغي معرفتها كاملة.

- **التعددية**، يستخدم الفساد الإداري أشكالاً وعناصر متعددة يصعب كشفها لكثرتها.
- **المخاطرة والمغامرة:** وكلما كانت الظروف التي بها عنصر المخاطرة ضعيفة كان ارتكاب الفساد مغريًا، ويقل الإغراء في حالة زيادة عنصر المخاطرة، ولذلك لابد من أخذ هذه الخاصية في الاعتبار عند وضع خطط مكافحة الفساد.
- **عمل منظم:** لم يعد الفساد الإداري عملاً فرديًا بل أصبح عملاً منظمًا، فعادة يشترك في الفساد أكثر من شخص، وبذلك تتعدد الأطراف مما يجعله أكثر تعقيدًا، تصعب مكافحته.

4- **آثار الفساد الإداري**

تنقسم آثار الفساد إلى آثار سياسية واقتصادية وقانونية واجتماعية على النحو التالي:

- **الآثار السياسية:** تتمثل الآثار السياسية للفساد الإداري بالإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها مما ينتج عنه ضعف الثقة في الكيان السياسي، وتزيد من الصراعات بين السياسيين خاصة إذا تعارضت مصالحهم، ويضعف علاقات الدولة بالدول الأخرى: (البكوش، 2018)
- **الآثار الاقتصادية:** ويمكن تلمس بعض الآثار الاقتصادية للفساد الإداري لمتمثلة في: تدني كفاءة الاستثمار العام، وإضعاف مستوى الجودة، والأثر السلبي في حجم ونوعية الاستثمار وتدفقاته، ويرتبط بتردي توزيع الدخل مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين أفراد المجتمع، وانتشار البطالة (التميمي، 2018).
- **الآثار القانونية:** من أخطر ما ينجم عن انتشار الفساد الإداري الآثار القانونية الضارة، ومن أبرزها ظهور تشريعات لا تحقق ردع كاف وتساعد الفاسدين على التهرب من العقاب، وعدم جدوى وفعالية تطبيق القوانين، نتيجة فساد القائمين على تنفيذها تحت ذريعة أن النصوص القانونية غير قاطعة وتحتمل تفسير وتأويل، وبطء إجراءات المحاسبة مما يؤدي لعرقلة الإجراءات حتى تفقد القضية، ولا ينال المقصر جزاءه (البكوش، 2018).
- **الآثار الاجتماعية:** يُحدث الفساد الإداري أضرارًا اجتماعية لا تقل خطرها عن بقية الأضرار، فهو يؤدي لانهيار في البيئة الاجتماعية، فالفساد الممنهج يؤدي لانعدام المساواة الاجتماعية، مما يؤدي لخيبة أمل أفراد المجتمع في المؤسسات العامة ويتسبب في غياب تكافؤ الفرص للجميع، ومعاناة المواطنين من الاحتياجات الأساسية (العراجنة، 2018).

الدراسات السابقة

دراسات متعلقة بالمساءلة

ركزت تلك الدراسات على متغير المساءلة من حيث أثره في العديد من المتغيرات الأخرى، فقد تناولت **دراسة (سعفان، 2021)** دور المساءلة في تحسين الأداء الجامعي، حيث هدفت إلى معرفة كيف يمكن تفعيل المساءلة الجامعية كمدخل لتحسين الأداء الجامعي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية موجبة بين المساءلة وبين تحسين الأداء. وتناولت **دراسة (عبد النور، 2021)** العلاقة بين المساءلة وسياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر وخلصت الدراسة إلى فشل سياسات الإصلاح التربوي في الجزائر نتيجة عدم إشراكها كل الأطراف الحقيقية المعنية بالشأن التربوي وإغفالها لمبدأ الشفافية الذي ترتكز عليه المساءلة التعليمية.

بينما تناولت **دراسة (أبوكوش، 2018)** تقدير درجة تطبيق المساءلة الإدارية لمديري المدارس الثانوية بمنطقة النقب بفلسطين، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن درجة تطبيق المساءلة الإدارية لمديري المدارس الثانوية بمنطقة النقب كانت عالية، وتبين عدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة لدرجة المساءلة الإدارية لمديري المدارس الثانوية، ترجع لمتغيرات النوع، والمؤهل العلمي، والخبرة.

دراسات متعلقة بالفساد الإداري

ركزت تلك الدراسات على متغير الفساد الإداري من حيث تأثره في العديد من المتغيرات الأخرى

فقد تناولت **دراسة (Pinzon، 2020)** دور برنامج الأمم المتحدة في وضع نهج لمعالجة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في المنظمات الصحية كجزء من جهودها لدعم أهداف التنمية المستدامة، وانتهت الدراسة إلى عدم وجود طريقة محددة في مكافحة الفساد الإداري في المنظمات الصحية، بسبب اختلاف المناهج المتبعة في دراسة هذه الظاهرة، وأن

مكافحة الفساد تستخدم كنقطة دخول واضحة إلى إصلاحات الحوكمة، من خلال استخدام طرق منظمة، مبنية على أدلة منهجية للحد من الفساد الموجود في هذه المنظمات، كما ساعدت الشفافية في مكافحة الفساد الإداري في المنظمات الصحية، حيث إنها جعلت الموظف أكثر حرصا خشية المساءلة، وهذا ما أثر على سلوكه بأن جعله بعيدًا عن الفساد.

أما **دراسة (Devi, 2019)** فقد تناولت دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري في المنظمات الحكومية بماليزيا، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى التزام المنظمات الحكومية بتطبيق الشفافية بوجه عام منخفض، وأن مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة المنظمات الحكومية عن فسادها منخفض، وأن مستوى شيوع أنماط الفساد الإداري بوجه عام في المنظمات الحكومية متوسط، وتوصلت أيضًا إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى الشفافية من جهة ومستوى الفساد الإداري من جهة أخرى، حيث كلما توسع مستوى الشفافية ضاقت مساحة الفساد الإداري، وكلما انخفض مستوى الشفافية ارتفع نطاق الفساد الإداري، بينما تناولت **دراسة (Sabani, 2019)** العلاقة الارتباطية بين آليات الحوكمة التقنية ومكافحة الفساد في إندونيسيا، وأكدت نتائج الدراسة التزام الإدارات التي تم تطبيق الدراسة عليها باستخدام الحوكمة بنسبة 68%، وأن تطبيق الحوكمة في الإدارات التي تم تطبيق الدراسة عليها ساعد في الحد من الفساد الإداري بنسبة66%.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن تحديد الفجوة البحثية بين تلك الدراسات والدراسة الحالية وفقا لما يلي:

معظم الأدبيات السابقة التي تناولها الباحثون تم إجراؤها في بيئات عربية وأخرى أجنبية، وقد طبقت هذه الدراسات في قطاعات ومجالات مختلفة، ولم تتطرق أيا من تلك الدراسات إلى مجال الدراسة الحالي بشكل مباشر، وبالتالي تحاول هذه الدراسة مسايرة التطور الإداري المنشود من خلال تناولها لأحد المفاهيم الإدارية المهمة وهو المساءلة (كمتغير مستقل)، وعلاقته بالفساد الإداري (كمتغير تابع).

العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أفادت الأدبيات السابقة الدراسة الحالية في تناولها للأدبيات والمنطلقات الفكرية للمساءلة، والفساد الإداري، كما أفادت تلك الأدبيات الدراسة الحالية في تحديد المنهج الأمثل الذي سيتم من خلاله قياس متغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- الاهتداء إلى بعض المصادر العربية والأجنبية التي تناولت موضوع البحث.
- الاستفادة من بعض المؤشرات النوعية والكمية عند تصميم النظام المقترح للإطار النظري للدراسة.
- صياغة منهجية الدراسة.
- تحديد المتغيرات الرئيسة والفرعية للدراسة ومدى إمكانية تأسيس العلاقة بينهما.
- تحديد الوسائل الإحصائية التي تلاءم معالجة بيانات ومعلومات الدراسة الحالية.
- تحديد الحجم المناسب لعينة الدراسة بعد الاطلاع على حجم العينات المعتمدة في هذه الدراسات مما يسهل عملية التوصل إلى استنتاجات وتوصيات مهمة في الدراسة الحالية.
- الاطلاع على معاملات الصدق والثبات المستخدمة في هذه الدراسات للاستفادة من تحديد الأساليب المناسبة لمتغيرات الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تعتبر القطاعات الحكومية هي الجهات الرئيسة المعنية بتنفيذ سياسات الدولة العامة، وتقديم الخدمات المختلفة لأفراد المجتمع وتحقيق التنمية، وتجنيب المجتمع الأزمات المختلفة.

وتؤكد الظواهر عدم التزام الكثير من العاملين في تلك القطاعات بتأدية أعمالهم بإخلاص، وتفشي ظاهرة الفساد الإداري، وشيوع ظاهرة تعطيل وتعقيد إجراءات الخدمات التي تقدم للمواطنين، وغيرها من الأنماط السلوكية السلبية التي انتشرت ويصعب حصرها، والتي أثرت بشكل كبير وخطير علي كفاءة وفعالية الأجهزة الحكومية والمحلية.

وبالرغم من المحاولات الكثيرة للقضاء علي الفساد الإداري في الأجهزة العامة، إلا أنه لم يتحقق لها النجاح المنشود، وما زال المواطنون يعانون من ظاهرة بسبب ضعف آليات الرقابة والمساءلة.

وبشكل عام فإن الفساد الإداري يحد من جهود التنمية ويوقف اللحاق بركب التقدم المتسارع في العالم، وذلك لعدم وضوح الرؤية وعدم تحديد الأهداف، وضعف المساءلة وتقويم الأداء، لذا لابد من وضع نظام محكم وفعال للمساءلة لتوجيه الأداء والكشف عن الفساد الإداري ومعرفة أسبابه ودوافعه والقضاء عليه حتي تعود الأمور لمسارها الطبيعي لتحقيق الأهداف المنشودة.

مما تقدم تتبلور مشكلة الدراسة في ضعف آليات الحد من الفساد الإداري نتيجة قصور المساءلة الإدارية في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر.

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر تبني مدخل المسئولية الإدارية على الفساد الإداري في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر، ويتحقق ذلك من خلال الأهداف التالية:

1- الكشف عن واقع المساءلة والفساد الإداري في القطاع محل الدراسة.
2- التعرف على مدى تطبيق وتبني المساءلة بالقطاع محل الدراسة وأثرها على الفساد الإداري.
3- الخروج بتوصيات يمكن استخلاصها من نتائج هذه الدراسة تساهم في القضاء على الفساد الإداري بالقطاع محل الدراسة.

فروض الدراسة

بناء على متغيرات الدراسة تم صياغة الفروض التالية:

- **الفرض الأول** H1: من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة وبين توازن السلطات الممنوحة للقيادة العليا مع مسئولياتهم في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر.
- **الفرض الثاني**H2: من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة وبين فاعلية الجهات الرقابية في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر.
- **الفرض الثالث** H3: من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة وبين مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر.

تصميم الدراسة

مجتمع الدراسة وعينة البحث

تتناول الدراسة دور المساءلة في الحد من الفساد الإداري في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر، ووفقًا لذلك تم تحديد مجتمع الدراسة من العاملين بالقطاع المذكور من المستويات الإدارية العليا والوسطى والتنفيذية، وقد شمل هذا المجتمع 1964 مفرده.

أما عينة البحث فقد تم الاستعانة بأسلوب العينة العشوائية البسيطة نظراً للتجانس النسبي بين مفردات ووحدات هذا المجتمع مما يؤدى بدرجه كبيرة إلى تمثيل هذه العينة لمجتمع الدراسة. وقد تم تحديد تلك العينة من خلال المعادلة التالية:

$$n = \frac{pq}{\left[\frac{E}{Z\alpha/2}\right]^2 + \frac{pq}{N}} = 322$$

طبقا لمعادلة حجم العينة تم توزيع عدد (322) استمارة، وقد تم استعادة (320) استمارة بنسبه (99.4%) وهي نسبه صالحة للتحليل الإحصائي وكذا لتعميم نتائج الدراسة الميدانية.

طرق جمع البيانات.

1- **بالنسبة للدراسة النظرية**

اعتمدت الباحثة على المصادر التالية في جمع البيانات: الكتب والمراجع العربية والأجنبية. والدوريات والأبحاث المنشورة باللغة العربية والإنجليزية والتي تم الحصول عليها من شبكةالـ (Internet). والتقارير الصادرة عن المؤتمرات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة. والرسائل العلمية المنشورة وغير المنشورة. وأبحاث المؤتمرات والندوات العلمية.

2- **أداة جمع البيانات**

تبعا لمنهجية الدراسة وأهدافها، تم الاعتماد على الاستقصاء كأداة رئيسة للدراسة الميدانية بهدف التوصل للبيانات التي تساعد على اختبار فروض الدراسة والتعرف على المتغيرات المراد قياسه (العادلي، 2016) وذلك بتبني مفهوم إجرائي لكل من المساءلة والفساد الإداري طبقاً لمشكلة الدراسة وأهدافها، في ضوء الأدبيات المرتبطة بذات الموضوع مع تطوير تلك الأداة لتتناسب مع المفاهيم الإجرائية لمتغيرات الدراسة. واشتمل الاستقصاء على محوران رئيسان يتمثلان في:

أ- **المحور الأول: المساءلة:** نظرًا لأن الهدف من الدراسة هو التعرف على أثر المساءلة على الفساد الإداري للعاملين بالقطاع محل الدراسة، لذا تم التركيز على العناصر التالية لقياس هذا المحور والموضحة بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1)
عناصر قياس المساءلة

العنصر	عبارات استمارة الاستقصاء التي تقيس كل بعد
المساءلة	العبارات من 1إلى10

المصدر: إعداد الباحثة.

ب- **المحور الثاني: الفساد الإداري:** تتعدد المؤشرات والأبعاد التي يمكن من خلالها تناول مفهوم الفساد الإداري، واستناداً للأدبيات السابقة والمفهوم الإجرائي للفساد الإداري، تم قياسه بالشركة محل الدراسة وفقا لجدول (2).

جدول رقم (2)
عناصر قياس الفساد الإداري

العناصر	عبارات استمارة الاستقصاء التي تقيس كل بعد
توازن السلطة مع المسئولية	العبارات من 11إلى 15
فاعلية الجهات الرقابية	العبارات من 16 إلى 20
مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات	العبارات من21 إلى 25

المصدر: إعداد الباحثة.

تم تطبيق الاستقصاء على عينة الدراسة حيث تبين ارتفاع معدلات الصدق لكل من مقياسي المساءلة، والفساد الإداري وهو ما يشير لصدق أداة الدراسة، وفقا لجدول (3). وقد اتضح من التحليل الإحصائي ارتفاع معاملات الثبات لكل من مقياسي المساءلة، والفساد الإداري، مما يعني أنها ذات دلالة جيدة لأغراض البحث بحيث يمكن الاعتماد عليها لقياس ما أعدت لأجله، كما يمكن من خلالها تعميم نتائج الدراسة الميدانية، وفقًا لجدول (4):

جدول رقم (3)
معاملات صدق أداة الدراسة

محاور الاستقصاء	عدد الاستمارات	عدد العبارات	معامل الصدق
المحور الأول (المساءلة)	320	10	.923
المحور الثاني (الفساد الإداري)	320	15	.982
المحور العام للاستقصاء	320	25	.983

المصدر: إعداد الباحثة.

جدول رقم (4)
معاملات ثبات أداة الدراسة

محاور الاستقصاء	عدد الاستمارات	عدد العبارات	معامل الثبات
المحور الأول (المساءلة)	320	10	.853
المحور الثاني (الفساد الإداري)	320	15	.965
المحور العام للاستقصاء	320	25	.968

المصدر: إعداد الباحثة.

طرق معالجة البيانات.

تم معالجة البيانات باستخدام مجموعة برامج إحصائية الخاصة بالعلوم الاجتماعية وبعض الأساليب الإحصائية وفقا لأهداف الدراسة، وتمثلت تلك الأساليب فيما يلي:

- اختبار ألفا - كرونباخ لمعرفة مدى ثبات أداة الاستقصاء، ومعامل صدق الاستقصاء.
- المتوسطات الحسابية لتحديد الأهمية النسبية لاستجابة عينة الدراسة تجاه أبعاد الدراسة
- الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي.
- معامل الاختلاف بين إجابات المستقصي منهم.
- اختبار Simple Regression، لقياس معامل الاقتران بين متغيرات الدراسة للاستدلال على مدى قوة العلاقة بينهم.

تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية واختبارات الفروض

تسعى الدراسة من خلال ذلك إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبارات الفروض في ضوء البيانات التي تم الوصول إليها وفقاً لاستجابات عينة الدراسة، والتي تم من خلالها تحديد العلاقة بين المساءلة، والفساد الإداري وفقا لما يلي:

تحليل وتفسير نتائج المحور الأول المتعلق بالمساءلة

اعتمدت الدراسة في قياس أبعاد المساءلة على العبارات من (1 – 10)، ويوضح الجدول رقم (5) استجابات عينة الدراسة نحو العبارات الدالة على هذه الأبعاد وفقاً لما يلي:

جدول رقم (5)

استجابات مفردات عينة الدراسة للعبارات الدالة على المساءلة

مسلسل	بيان العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	يلتزم القطاع بأحقية المواطنين بمراقبة أداؤه.	2.07	1.15537	%29
2	يمتلك القطاع قنوات اتصال يستطيع المواطن من خلالها الشكوى من سوء الأداء.	4.04	1.05381	%26
3	تركز آليات المساءلة علي تعزيز المسئولية في نفوس العاملين بالقطاع.	1.83	0.84205	%20
4	يلتزم القطاع بإلزام جميع العاملين فيها بتقديم تفسيرات لقراراتهم وتصرفاتهم المشكوك فيها.	1.94	1.09197	%27
5	يتم تطبيق القوانين واللوائح علي كافة العاملين علي حد سواء دون تمييز.	1.89	0.89723	%22
6	يتوافر بالقطاع قواعد واضحة للمساءلة يخضع لها جميع العاملين علي حد سواء.	2.02	1.07635	%27
7	هناك سرعة في الاستجابة لتقارير الجهات الرقابية من القطاع.	4.10	1.08748	%27
8	مساءلة ومحاسبة المقصرين في القطاع ليست شعارات بل إجراءات فعلية.	1.95	0.98951	%24
9	تتم إجراءات المساءلة الإدارية بشفافية.	1.76	0.83173	%20
10	تتسم آليات المساءلة بالقطاع بالمرونة.	1.88	1.03748	%25
	المساءلة	2.40	0.50892	%14

المصدر: إعداد الباحثة، نتائج برنامج SPSS

يوضح جدول (5) بعض المقاييس الإحصائية الوصفية لفقرات محور المساءلة ومن خلال قيم المتوسطات الحسابية تبين أن آراء أفراد العينة اتجهت نحو الضعف في معظم الفقرات وضعيف جدًا في عبارة (9)، والقوة في العبارات أرقام (2)، (7)، كما إن قيم معاملات الاختلاف تتراوح ما بين (22%- 29%) في بعض الفقرات أي أنها واضحه لتلك الفقرات فقد تجاوزت النسبة (20%) مما أشار للتشتت الواضح بين آراء أفراد العينة وعدم الإجماع على رأى واحد بالنسبة لهذه الفقرات.

فقد تبين أن متوسط آراء أفراد العينة بلغ (2.40) بانحراف معياري يساوى (0.50892) كما إن معامل الاختلاف قد بلغت قيمته (14%) وهي درجة اختلاف تشير إلى اختلاف محدود في الموافقة على هذا المحور.

وبتحليل عبارات المحور تبين أنها ذات تقديرات ضعيفة جدًا وضعيفة وقوية وقد نالت تلك العبارات متوسطات حسابيه تتراوح ما بين (1.76- 4.10)، وقد بلغ المتوسط العام لتلك العبارات (2.40) طبقا لتقدير عينة الدراسة وتقع بمنطقة الضعف، مما يدل على اتجاه أفراد العينة إلى وجود قصور المساءلة بالقطاع محل الدراسة.

تحليل وتفسير نتائج المحور الثاني المتعلق بالفساد الإداري

اعتمدت الدراسة في قياس أبعاد الفساد الإداري على العبارات من (11- 25)، ويوضح جدول (6) استجابات عينة الدراسة نحو العبارات الدالة على هذه الأبعاد وفقاً لما يلي: يوضح جدول (6) بعض المقاييس الإحصائية الوصفية لفقرات محور أبعاد الفساد الإداري من خلال قيم المتوسطات الحسابية تبين أن آراء أفراد العينة اتجهت نحو الضعف في معظم الفقرات والضعيف جدًا في عبارة (13)، والقوة في العبارات أرقام (15)، (20)، كما إن قيم معاملات الاختلاف تبين أنها تتراوح ما بين (23%- 30%) أي أنها واضحة لتلك الفقرات فقد تجاوزت النسبة (20%) مما أشار للتشتت الواضح بين آراء أفراد العينة وعدم الإجماع على رأى واحد بالنسبة لهذه الفقرات، بينما بلغ معامل الاختلاف للعبارة رقم 13(19%)، مما يدل على وجود اختلاف محدود من قبل أفراد العينة على تلك العبارة.

أما على مستوى المحور الكلى (توازن السلطة مع المسئولية) فتبين أن متوسط آراء أفراد العينة بلغ (2.38) بانحراف معياري يساوي (0.46905) كما إن بلغت قيمة مُعامل الاختلاف (13%) وهي درجة جيدة وتشير إلى اختلاف محدود في الموافقة على هذا المحور.

وبتحليل عبارات المحور تبين أنها ذات تقديرات ضعيفة وضعيفة جدًا للعبارة (13)، وقوية للعبارة (15)، وقد نالت تلك العبارات متوسطات حسابيه تتراوح ما بين (1.77 -4.06)، بتوصيف ضعيف جدًا إلى قوي وقد بلغ المتوسط العام لتلك العبارات (2.38) طبقا لتقدير عينة الدراسة وتقع بمنطقة الضعف، مما يدل على اتجاه أفراد العينة إلى وجود قصور في توازن السلطة مع المسئولية بالقطاع محل الدراسة.

وعلى مستوى المحور الكلى (فاعلية الجهات الرقابية) فقد تبين أن متوسط آراء أفراد العينة بلغ (2.41) بانحراف معياري يساوى (0.37979) كما إن معامل الاختلاف قد بلغت قيمته (11%) وهي درجة اختلاف جيدة وتشير إلى اختلاف محدود لأفراد العينة في الموافقة على هذا المحور.

وبتحليل عبارات المحور تبين أنها ذات تقديرات ضعيفة عدا العبارة (20) والتي حصلت على تقدير قوى وقد نالت تلك العبارات متوسطات حسابيه تتراوح بين (1.88 -4.26)، بتوصيف ضعيف إلى قوي، وبلغ المتوسط عام تلك العبارات (2.41) طبقًا لتقدير عينة الدراسة وتقع بمنطقة الضعف، مما يدل على وجود قصور في فاعلية الجهات الرقابية بالقطاع محل الدراسة. أما على مستوى المحور الكلى (مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات) فقد تبين أن متوسط آراء أفراد العينة بلغ (2.08) بانحراف معياري يساوى (0.64265) كما إن معامل الاختلاف قد بلغت قيمته (16%) وهي درجة اختلاف أشارت إلى تشتت محدود بين آراء اتجاه أفراد العينة في الموافقة على هذا المحور.

جدول رقم (6)

استجابات مفردات عينة الدراسة للعبارات الدالة على أبعاد الفساد الإداري

مسلسل	بيان العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
11	هناك توازن بين السلطة الممنوحة للعاملين والمسئولية الملقاة علي عاتقهم داخل القطاع	1.92	0.99959	%24
12	هناك ثقة بين القيادات والمرؤوسين داخل القطاع	2.15	1.1683	%30
13	مستوي الخبرة داخل القطاع يسمح بتفويض السلطة	1.77	0.79627	%19
14	يتم تفعيل مبدأ الكفاءة والجدارة في اختيار القيادات ليكونوا قدوة لغيرهم	1.98	1.06458	%26
15	هناك تركيز للسلطة في يد الإدارة العليا	4.06	1.04234	%26
	توازن السلطة مع المسئولية	2.38	0.46905	%13
16	يتعاون العاملين داخل القطاع مع أعضاء الأجهزة الرقابية لكشف الفساد.	1.95	1.05326	%26
17	هناك سرعة في الاستجابة لتقارير الجهات الرقابية.	1.97	1.05265	%26
18	يلتزم القطاع برفع الوعي الرقابي لدى العاملين بها.	1.99	1.10787	%28
19	يوجد اقتناع من العاملين بأهمية الدور الرقابي للأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد.	1.88	1.08842	%26
20	لدي الأجهزة الرقابية من الصلاحيات ما يمكنها من ممارسة مهامها الرقابية بكفاءة.	4.26	0.98043	%23
	فاعلية الجهات الرقابية	2.41	0.37979	%11
21	يتم تفعيل مساهمات منظمات المجتمع المدني	2.05	1.1358	%29
22	يهتم القطاع بقياس رضاء المتعاملين معها عن أداء القطاع	1.98	1.11614	%28
23	تتوافر الآليات اللازمة والكافية لمساءلة المواطنين للموظفين بالقطاع.	2.23	1.02543	%27
24	يتم عمل استطلاعات للرأي في كثير من الأمور والقرارات التي يتخذها القطاع.	2.11	1.15301	%30
25	يسمح القطاع بتداول المعلومات ونشر تقارير أعماله بصفة دورية.	2.02	1.12988	%28
	مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات	2.08	0.64265	%16
	أبعاد الفساد الإداري	2.29	0.42812	%11

المصدر: إعداد الباحثة، نتائج برنامج SPSS

وبتحليل عبارات المحور تبين أنها ذات تقديرات ضعيفة، وقد نالت تلك العبارات متوسطات حسابيه تتراوح ما بين (1.98 -2.23)، وقد بلغ المتوسط العام لتلك العبارات (2.08) طبقا لتقدير عينة الدراسة وتقع بمنطقة الضعف، مما يدل على اتجاه أفراد العينة إلى وجود قصور في مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات بالقطاع محل الدراسة.

اختبارات الفروض

تستخدم اختبارات الفروض الإحصائية لاتخاذ قرار ما بقبول أو رفض تلك الفروض، وللتحقق من صحة أي فرض يتم سحب عينه عشوائية من مجتمع الدراسة ويجرى التحليل اللازم لتقدير قيمة المؤشر الذي يتناوله الفرض محل البحث ثم يتم مقارنة تلك القيمة التقديرية مع القيمة المفترضة لاتخاذ القرار الملائم، وفي ضوء ذلك تسعى الدراسة لاختبار الفروض التالية:

1- الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة وبين توازن السلطات الممنوحة للقيادة العليا مع مسئولياتهم في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر.

للتأكد من صحة هذا الفرض يوضح الجدول رقم (7) نموذج العلاقة بين المساءلة وبين توازن السلطات الممنوحة للقيادة العليا مع مسئولياتهم في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر.

جدول رقم(7)
تقديرات نموذج الانحدار البسيط لأثر المساءلة على توازن السلطات الممنوحة للقيادة العليا مع مسئولياتهم بقطاع الكهرباء والطاقة في مصر.

المعنوية	F	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)	المتغير التابع	المتغير المستقل
.000[b]	843.477	.720	.849[a]	توازن السلطات الممنوحة للقيادة العليا مع مسئولياتهم	المساءلة

المصدر: بمعرفة الباحثة، البرنامج الإحصائي، SPSS
*ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلاله0.05

يتضح من جدول (7) وجود علاقة ارتباط طرديه بين المساءلة وبين توازن السلطة والمسئولية وبين في القطاع محل الدراسة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (849.)، وتبين من معطيات الجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار هذا الفرض استنادًا إلى ارتفاع قيمة (F) والبالغة، (843.477)، وهي داله إحصائيًا عند مستوى دلاله (05.)، ويتضح من نفس الجدول أن المساءلة في هذا النموذج تفسر ما مقداره (72%) من توازن السلطة والمسئولية في القطاع محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (720.)، وبملاحظة أن قيمة الاحتمال (p=0.000<a=0.05) يتبين وجود أثرًا مهمًا ذا دلاله إحصائية للمتغير المستقل على التابع، وقبول صحة الفرض القائل بوجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين المساءلة وبين توازن السلطات الممنوحة للقيادة العليا مع مسئولياتهم في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر.

2- الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة وبين فاعلية الجهات الرقابية في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر.

للتأكد من صحة هذا الفرض يوضح جدول (8) نموذج العلاقة بين المساءلة وبين فاعلية الجهات الرقابية في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر، على النحو التالي:

جدول رقم(8)
تقديرات نموذج الانحدار البسيط لأثر المساءلة على فاعلية الجهات الرقابية في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر

المعنوية	F	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)	المتغير التابع	المتغير المستقل
.000[b]	827.471	.874	.878[a]	فاعلية الجهات الرقابية	المساءلة

المصدر: بمعرفة الباحثة، البرنامج الإحصائي، SPSS
*ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلاله0.05

يتضح من جدول (8) وجود علاقة ارتباط طرديه بين المساءلة وبين فاعلية الجهات الرقابية في القطاع محل الدراسة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (878.)، وقد تبين من معطيات الجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار هذا الفرض استنادًا إلى ارتفاع قيمة (F) والبالغة، (827.471)، وهي داله إحصائيًا عند مستوى دلاله (05)، ويتضح من نفس الجدول أن المساءلة في هذا النموذج تفسر ما مقداره (87.4%)، من فاعلية الجهات الرقابية في القطاع محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (874.)، وبملاحظة أن قيمة الاحتمال (p=0.000<a=0.05) يتبين وجود أثرًا مهمًا ذات دلاله إحصائية للمتغير المستقل على التابع، وقبول صحة الفرض القائل بوجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين المساءلة وبين فاعلية الجهات الرقابية.

3- الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة وبين مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر.

للتأكد من صحة هذا الفرض يوضح جدول (9) نموذج العلاقة بين المساءلة وبين مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر، على النحو التالي:

جدول رقم(9)
تقديرات نموذج الانحدار البسيط لأثر المساءلة على مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر

المعنوية	F	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)	المتغير التابع	المتغير المستقل
.000[b]	599.818	.646	.804[a]	مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات	المساءلة

المصدر: بمعرفة الباحثة، البرنامج الإحصائي، SPSS
*ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلاله0.05

يتضح من جدول (9) وجود علاقة ارتباط طرديه بين المساءلة ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات في القطاع محل الدراسة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (804.)، وقد تبين من معطيات الجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار هذا الفرض استنادًا إلى ارتفاع قيمة (F) والبالغة، (599.818)، وهي داله إحصائيًا عند مستوى دلاله (05)، ويتضح من نفس الجدول أن المساءلة في هذا النموذج تفسر ما مقداره (64.6%)، من المشاركة في اتخاذ القرارات في المحافظة محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (464.)، وبملاحظة أن قيمة الاحتمال (p=0.000<a=0.05) يتبين وجود أثرا هامًا ذات دلاله إحصائية للمتغير المستقل على التابع، وقبول صحة الفرض القائل بوجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين المساءلة وبين مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر.

مناقشة نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بفروض الدراسة:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة وبين توازن السلطات الممنوحة للقيادة العليا مع مسئولياتهم في قطاع الكهرباء والطاقة بمصر.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة وبين فاعلية الجهات الرقابية في قطاع الكهرباء والطاقة في مصر.
- وجود توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة وبين مشاركة المواطن في اتخاذ القرار بقطاع الكهرباء والطاقة.

نتائج الدراسة الميدانية:

من خلال الدراسة الميدانية تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- **قصور المساءلة في القطاع محل الدراسة، ويرجع ذلك إلى:**

قصور التزام القطاع محل الدراسة بأحقية المواطنين بمراقبة أداؤه، أو إلزام العاملين فيه بتقديم تفسيرات لقراراتهم وتصرفاتهم المشكوك فيها، وعدم تركيز آليات المساءلة عى تعزيز المسئولية في نفوسهم، كذلك ضعف تطبيق القوانين واللوائح عليهم على حد سواء دون تمييز، وأشارت آراء عينة الدراسة إلى عدم وجود قواعد واضحة لمساءلة العاملين دون تمييز، وأن مساءلة ومحاسبة المقصرين عبارة عن شعارات وليست إجراءات فعلية، واتجهت الآراء إلى أن إجراءات المساءلة الإدارية لا تتسم بالشفافية أو المرونة. ورغم أوجه القصور السابقة في القطاع محل الدراسة اتجهت آراء العينة إلى وجود بعض أوجه قوة تتمثل في سرعة الاستجابة لتقارير الجهات الرقابية، وامتلاك قنوات اتصال تمكن المواطن من الشكوى من سوء الأداء.

2- **ضعف آليات الحد من الفساد الإداري، ويرجع ذلك إلى:**

أ- **قصور توازن السلطة مع المسئولية:** نتيجة لقصور التوازن بين السلطة الممنوحة للعاملين والمسئولية الملقاة على عاتقهم داخل القطاع، بالإضافة لضعف الثقة بين القيادات والعاملين بالقطاع، كما إن مستوى الخبرة داخل القطاع لا يسمح بتفويض السلطة، وأشارت آراء عينة الدراسة أنه لا يتم تفعيل مبدأ الكفاءة والجدارة في اختيار القيادات ليكونوا قدوة لباقي العاملين، وأضافت تلك الآراء أن هناك تركيز للسلطة في يد الإدارة العليا.

ب- **ضعف فاعلية الجهات الرقابية:** نتيجة لقصور التعاون بين العاملين وأعضاء الأجهزة الرقابية لكشف الفساد داخل القطاع محل الدراسة، كما إن هناك بطء في الاستجابة لتقارير الجهات الرقابية، بالإضافة إلى أن القطاع لا يلتزم برفع الوعي الرقابي لدى العاملين به، وأشارت آراء عينة الدراسة لعدم وجود اقتناع لدى العاملين بأهمية الدور الرقابي للأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد. ورغم أوجه القصور السابقة أشارت آراء العينة إلى وجود بعض أوجه للقوة تتمثل في توافر صلاحيات لدى الأجهزة الرقابية مما يمكنها من ممارسة مهامها الرقابية بكفاءة.

ج- **ضعف مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقطاع محل الدراسة:** وذلك نتيجة ضعف تفعيل مساهمات منظمات المجتمع المدني، بالإضافة لعدم اهتمام القطاع محل الدراسة بقياس رضاء المتعاملين معه

عن مستوى أداؤه، والقصور في توافر الآليات اللازمة والكافية لمساءلة المواطنين للعاملين بالقطاع، وقد اتجهت آراء عينة الدراسة إلى أنه لا يتم عمل استطلاعات للرأي في كثير من الأمور والقرارات التي يتخذها القطاع، وضعف تداول المعلومات ونشر تقارير الأعمال بصفة دورية.

حدود الدراسة

اهتمام الباحثة بموضوع الدراسة دفعها للتعمق في الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات المساءلة من جهة والفساد الإداري من جهة أخرى، بهدف تفادى النقائض التي تم الإشارة إليها من الباحثين في تلك الدراسات والأخذ بالتوجيهات التي تبنتها تلك الدراسات كأفاق للبحث. ومن أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة كان ندرة الموضوعات التي تناولت العلاقة بين متغيرات الدراسة، وكذا عدم وجود قاعدة بينات دقيقة عن مجتمع الدراسة، وبالتالي صعوبة تحديد العينة وقد تم تلافى ذلك بالرجوع إلى مدير إدارة الموارد البشرية حيث تم الحصول على تلك البيانات عن طريق الأرشيف. بالإضافة إلى ذلك واجهت الباحثة صعوبة في المقابلة الشخصية مع أعضاء مجلس الإدارة في ضوء اعتزامها الحصول على آراءهم حول مدى تطبيق المساءلة وأثر ذلك على الفساد الإداري، وقد تم الاستعاضة عن ذلك بمقابلات مع عينة عشوائية من المديرين والعاملين بالقطاع محل الدراسة وتوزيع الاستقصاء عليهم بعد موافقة إدارة الأمن بالشركة.

توصيات الدراسة

من خلال الدراسة الميدانية والنظرية توصلت الباحثة إلى بعض التوصيات على النحو التالي:

- تفعيل آليات المساءلة بقطاع الكهرباء والطاقة في مصر مما يعزز من آليات الحد من الفساد.
- القصور في غرس قيم أخلاقيات المهنة والرقابة الذاتية وتغليب المصلحة العامة علي المصلحة الخاصة.
- إعادة هيكل السلطة علي نحو يسمح بمشاركة المسئولية.
- وضع التشريعات التي من شأنها الحد من البيروقراطية وسرعة وتسهيل عملية صنع القرارات الإدارية.
- مساءلة المتهمين في قضايا الفساد ومعاقبة من ثبت إدانته دون تميز.
- التزام الأجهزة الرقابية بتقديم تقارير أداء دورية للجهات العليا بكل وضوح ودقة.
- التزام الأجهزة التنفيذية والقضائية بالتحقيق مع متهمي قضايا الفساد ومحاكمتهم دون.
- تطوير الأنظمة والتشريعات الخاصة بمحاربة الفساد.
- التنسيق والتعاون بين الأجهزة الرقابية في محاربة الفساد.
- توافر قواعد وآليات واضحة ومكتوبة للمساءلة يخضع لها جميع العاملين علي حد سواء.
- ضرورة وجود استقلالية مالية وإدارية لدى الأجهزة الرقابية تمكنها من القيام بدورها بكفاءة.
- إخضاع العاملين للمساءلة العلنية بما يساعد علي الحد من الفساد الإداري.

المراجع

أولًا - مراجع باللغة العربية:

- أحمد، طارق سعيد. (2011). **دور المتابعة والرقابة في الحد من الانحراف الإداري**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية، القاهرة.
- البكوش، مفتاح. (2018). «الفساد الإداري وأسباب ظهوره والآثار الناتجة عنه: دراسة تطبيقية على دولة ليبيا، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية**، 12، (10)، المركز القومي للبحوث غزة.
- العدل، عادل. (2016). **المساءلة و أثرها في الحد من الفساد الإداري في المنظمات العامة، بالتطبيق علي ديوان عام محافظة الإسكندرية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- التميمي، حميد. (2018). «آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة»، **المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية**، المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية، 1، (19).
- جمعة، محمد سمير. (2018). «دور أنظمة الخدمة المدنية والجزائية في مكافحة الفساد الإداري بالمملكة العربية السعودية»، **مجلة مصر المعاصرة**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 109، (530).
- سليم، سهى. (2017). «الفساد الإداري في المنظمات الحكومية: أسبابه، آثاره، طرق مكافحته»، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، جامعة قناة السويس 8، (3).
- طاهر، نور. (2020). «أثر إدارة المعرفة في تعزيز الأداء الإداري في المؤسسات الحكومية في محافظة الدقهلية»، **مجلة البحوث العلمية**، المجلد 8، العدد 2.
- عبابنة، رائد. (2010). «اتجاهات العاملين في وحدات الرقابة حول دور المساءلة والتفويض الإداري في الرقابة: دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم في الأردن»، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، 34، (4)، الجامعة الأردنية.
- العراجنة، محمد خلف. (2018). **أثر حوكمة القطاع العام في الحد من الفساد الإداري: دراسة تحليلية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
- علي، سيد. (2020). «أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة من (1996-2017)»، **مجلة الريادة لاقتصادات الأعمال**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 6، (2).
- الفايز، هيلة. (2018). «نموذج مقترح لمعايير حوكمة الجامعات السعودية وفق أبعاد المنظور الاستراتيجي للحوكمة»، **مجلة العلوم التربوية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 13.
- المروان، مصعب. (2021). «دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في وحدات القطاع العام في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية». **المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية**، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب. 5، (19).
- مقاوسي، صليحة. (2018). «دور أخلاقيات العمل في تحقيق مبادئ المسئولية الاجتماعية والحد من الفساد الإداري في منظمات الأعمال»، **مجلة القراءة والمعرفة**، جامعة عين شمس، العدد 206.

ثانيًا - مراجع باللغة الانجليزية:

- Serhan, Bin. (2014). **Contemporary iIssues in School Administration**. Amman: Dar Wae'l for Publishing.
- Dubnick, M. (2012). "Accountability as Cultural Keyword, University of New Hampshire", **Seminar of the Research Colloquium on Good Governance**, Netherlands in Statute of Government, VU University, Amsterdam.

The Role of Accountability in Reducing Administrative Corruption: A Field Study by Application on the Electricity and Energy Sector in Egypt

Dr. Samah Farag Mohamed Eid
Director of Supporting Activities
Micro, Small and Medium Enterprises Development Agency
Ph.D. in Public Administration
Sadat Academy of Administrative Sciences
Arab Republic of Egypt

ABSTRACT

The study aimed to estimate the degree of application of administrative accountability to administrative corruption in the electricity and energy sector in Egypt. The study population consisted of workers in the mentioned sector and from various administrative levels. The number of community members reached (1964) elements, while the study sample is a random sample of (322) elements.

In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire consisting of (25) items was built. The study reached several results, the most important of which are: the lack of accountability in the sector under study, and the weakness of mechanisms to reduce administrative corruption as a result of the lack of balance of power with responsibility and the weak effectiveness of the supervisory authorities, as well as the weak participation of citizens in decision-making. Related to the sector under study.

The study recommended the development of regulations and legislation to combat corruption, and the commitment of regulatory bodies to submit periodic performance reports to the higher authorities with clarity and accuracy, as well as activating accountability mechanisms in the electricity and energy sector in Egypt, which enhances mechanisms to reduce corruption.

Keywords: *Administrative Accountability, Administrative Corruption.*